أحد المقدورين وذلك مستلزم لوجود الآخر المماثل له في
القدرة على الأجناس وإذا لزم عجزهما معا في هذا المحل لزم عجزهما
كذلك في سائر المحال لعدم الفرق بينهما وذلك مستلزم لعدم القوة
بهما لاستحالة وجود الحوادث كلها والمشاهدة تقتضي بطلان
ذلك ضرورة وإذا استبانة وجوب بخرهما مع الاتفاق على محل
واحد كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد أظهر
فتعين وجوب وجدانية مولانا جل وعز في ذاته وفي صفاته
وفي أفعاله وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرتنا في شيء من
أفعال الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا
ومشينا ونحو هابل جميع ذلك مخلوق لله تعالى وعز
بلا وسطة وقررنا أيضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا
جل وعز يقارن تلك الأفعال ويتعلق بها من غير تأثير لها
في شيء من ذلك أصلا وإنما أجرى الله العادة أن يخلق عند تلك
القدرة لا بها ما شاء من الأفعال وجعل بمحض اختياره وجود
تلك القدرة فيما مشروطة بتلك الأفعال شرط في التكليف
وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الأفعال
من غير تأثير لها أصلا هو المسمى في اصطلاح الشرع بالكسب
والاكتساب ومحسبه تضاف الأفعال للعبد لفعله
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أما الاختراع والإيجاد

فيما يقترن
فيما يقترن

والابداع

محو من حواشي مولانا

فهف من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه شيء
سواه تبارك وتعالى وبسبي العبد عند خلق الله فيه القدرة
المقارنة للفعل مختارا وعند ما خلق الله تعالى فيه الفعل مجردا
عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبورا ومضطرا كالمرتعش
مثلا وعلامة مقارنة القدرة الحادثة إيجاد في محلها تيسيرا
وعلامة تركها وعلامة إلى الغير لعدم تلك القدرة عدم التيسير
ولا دراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل
كما أن الشرع جاء ببيان الحالتين وتفصيل باشتراط
التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الوجود دون الأولى
قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها أي إلا
ما في وسعها بحسب العادة وأما بحسب العقل وما في
نفس الأمر فليس في وسعها أي طاقتها شيء من
وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين
باستواء الأفعال كلها وأنه لا قدرة تقارن شيئا منها
عموما وكذلك أتهم في هذه المقالة مبتدعة بل كفارهم
الشرع والعقل وبطلان مذهب القدرية يحوس هذه الأمة
القائلين بتأثير تلك القدرة الحادثة في الأفعال على حسب
إرادة العبد وكذلك أتهم مبتدعة أشركوا مع
الله غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين

تيسير ع القدرة م

Copyright © King Saud University